

دور الاقتصاد الخفي في التنمية المستدامة دراسة تحليلية

م.د. علاء وجيه مهدي
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة الموصل

alaa.alneamaa@yahoo.com

م.د. محمد وحيد حسن
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة الموصل

mohamed.w.hadeed@gmail.com

المستخلص:

يسهم الاقتصاد الخفي بنسب متفاوتة في حجم اقتصادات البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء، تبعاً لأسباب ظهوره المختلفة بين بلد وآخر نتيجة اختلاف السياسات المتبعة في التعامل مع العديد من المتغيرات، فضلاً عن الآثار الناتجة عنه لاسيما في التنمية المستدامة على اعتباره منافساً للاقتصاد الرسمي. تشير نتائج تحليل حجم الاقتصاد الخفي لعينة الدراسة وفق مستويات الدخل المختلفة للمدة (١٩٩١-٢٠١٥) الى ان معدلات النمو في حجم الاقتصاد الخفي في البلدان مرتفعة الدخل هي اقل نسبياً مقارنة بمعدلات النمو في البلدان ذات المستويات الاخرى من الدخل. فضلاً عن ذلك يلاحظ ان اغلب البلدان التي امتازت بمعدل نمو منخفض لحجم الاقتصاد الخفي قابلها تحقيق نقاطاً مرتفعة في اهداف التنمية المستدامة. وعليه ممكن ان يكون هناك علاقة عكسية بين معدل النمو في حجم الاقتصاد الخفي ومؤشر اهداف التنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد الخفي، التنمية المستدامة.

The Role of the Hidden Economics in Sustainable Development An Analytical Study

Lecturer Dr. Mohamed. w. Hadeed
College of Administration and Economics
University of Mosul

Lecturer Dr. Alaa W.Mahdi
College of Administration and Economics
University of Mosul

Abstract:

The hidden economy contributes in varying proportions to the size of the economies of developed and developing countries alike, depending on the reasons for its different appearance between one country and another as a result of the difference in the policies followed in dealing with many variables, in addition to the effects resulting from it, especially in sustainable development as a competitor to the formal economy. The results of analyzing the size of the hidden economy of the study sample according to different levels of income for the period (1991-2015) indicate that the growth rates in the size of the hidden economy in high-income countries are relatively lower compared to the growth rates in countries with other levels of income. Moreover, it is noted that most countries that have a low rate of hidden economic growth have been able to achieve high points in the sustainable development goals. Accordingly, there may be an inverse relationship between the rate of growth in the size of the hidden economy and the SDG index.

Keywords: Hidden Economics, Sustainable Development.

المقدمة

نال موضوع الاقتصاد الخفي في الآونة الأخيرة اهتماماً كبيراً على كافة المستويات العالمية والمحلية من قبل العديد من المنظمات والباحثين المهتمين بالشأن الاقتصادي، بسبب تفاقم وانتشار هذه الظاهرة، فضلاً عن الآثار المتولدة عنها، كونها أصبحت منافساً قوياً للاقتصاد الرسمي في البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء.

ويطلق على الاقتصاد الخفي العديد من المصطلحات منها الاقتصاد (غير الرسمي والظل والاسود والموازي وغير الشرعي، وغيرها). وتمثل العديد من الأنشطة الاقتصادية غير المسجلة سواء كانت شرعية (مثل، الأنشطة التي تقوم بها الاسر الريفية والدروس الخصوصية والاعمال التي يقوم بها الموظفين الحكوميين خارج الدوام ودخول اصحاب المهن الحرة غير المكشوفة للسلطات الضريبية) ام غير شرعية (مثل، تجارة المخدرات والفساد بأشكاله والسرقه وغسيل الاموال والرشوة).

إذ تشير الاحصاءات الى تزايد حجم الاقتصاد غير الرسمي في بلدان العالم، وهذه الزيادة لها اثار متعددة في عملية تحقيق التنمية المستدامة، تبرز من خلال الآثار المتولدة في ابعاد التنمية المستدامة (الاقتصادية والاجتماعية فضلاً عن البيئية) وذلك لان اغلب الأنشطة الاقتصادية في اقتصاد الظل تعمل خارج نطاق الكفاءة للموارد الاقتصادية بسبب طبيعة عمل هذه الأنشطة القائمة على تعظيم الارباح، مما يؤدي الى هدر كبير واستنزاف للموارد الطبيعية وبالتالي عدم تحقيق استدامتها على المدى الطويل. على الرغم من الايجابيات التي يمكن ان يحققها الاقتصاد غير الرسمي في ابعاد التنمية المستدامة الا ان اثاره السلبية تكاد تكون كبيرة ومؤثرة في تحقيق الاستدامة سيما في الامد البعيد.

أهمية البحث: تتأتى أهمية البحث من الدور الذي يلعبه الاقتصاد غير الرسمي باعتباره منافساً للاقتصاد الرسمي، بكونه نشاط اقتصادي يوفر مصدراً للدخل للعديد من فئات المجتمع، فضلاً عن اثاره السلبية والايجابية في ابعاد التنمية المستدامة.

مشكلة البحث: تتمثل مشكلة البحث بزيادة حجم الاقتصاد الخفي على المستوى العالمي سواء في البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء للعديد من الاسباب المشروعة وغير المشروعة، مما يولد تأثيرات سلبية في تحقيق الاستدامة للموارد الاقتصادية سيما غير المتجددة منها بسبب الاستنزاف الشديد لهذه الموارد خارج نطاق الاستخدام الاقتصادي الامثل والكفوء.

هدف البحث: يهدف البحث الى تسليط الضوء على ماهية الاقتصاد الخفي وكذلك التنمية المستدامة، فضلاً عن توضيح اثاره في التنمية المستدامة، وتحليل حجم الاقتصاد الخفي لدول مختارة وفقاً لمستويات دخولها.

فرضية البحث: يفترض البحث بأن زيادة حجم الاقتصاد الخفي له اثاراً سلبية في تحقيق التنمية المستدامة، بسبب انشطته المختلفة غير الرسمية ومدى تأثيرها على تظليل الحقيقة للعديد من المتغيرات الاقتصادية، مما يصعب التخطيط الدقيق او الصحيح لتحقيق الاستدامة.

منهج البحث: من أجل الوصول إلى هدف البحث واختبار فرضيته فقد تم الاعتماد على اسلوبين الاول نظري مستند الى الدراسات الاقتصادية والبحوث التي تناولت الموضوع والثاني تحليلي يعتمد على تحليل عدد من المؤشرات التي تناولها البحث لعينة من بلدان مختارة.

المبحث الأول: مدخل مفاهيمي للاقتصاد الخفي

تعد ظاهرة الاقتصاد الخفي من الظواهر الاقتصادية القديمة، إلا أن الاهتمام بهذه الظاهرة لم يبدأ إلا منذ السبعينات من القرن الماضي. وقد شغل الاقتصاد الخفي بالكثير من الباحثين الاقتصاديين والحكومات والمؤسسات الدولية بسبب انتشاره في كل البلدان بدون استثناء لكن بدرجات متفاوتة، حسب اتساعها في البلدان النامية وانحسارها في البلدان المتقدمة لأسباب تتعلق بطبيعة وهيكل الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية السائدة.

أولاً. النشأة: إن ظاهرة الاقتصاد الخفي ظاهرة لا نظامية من حيث الشكل و المصطلح، فبعد أكثر من ثلاثة عقود من البحوث والتحقيقات والتحليلات، ما زال هناك عدم اتفاق بين الباحثين على المصطلحات التي تغطي هذه الظاهرة، فالتمتعن في التاريخ الاقتصادي يمكنه القول بأن نشأة هذا الاقتصاد تعود إلى ما قبل المحاولات الأولى لتنظيم مبادلة السلع من قبل المؤسسات التنظيمية المدارة من السلطات المركزية، أي ما قبل نشأة البلدان والاقتصاد الرسمي المرتبط بها، حيث أشار ساد يلو sédillot في كتابه عن تاريخ الأسواق السوداء و الذي نشره في 1985 أن ظهور الغش الضريبي بالصين القديمة كان في 10000 سنة قبل الميلاد.

ومنذ نشأته الأولى أخذ مفهوم الاقتصاد الخفي المتعارف عليه في الوقت الحاضر يتشكل ويتطور حتى أخذ يعبر به عن ظاهرة التي تلخص ردود الفعل الطبيعية للأفراد على القيود والقوانين التي سنتها البلدان عن المبادلات التي تتم بالسوق، حيث أن الأفراد رغم امتلاكهم الاستطاعة على تنظيم أعمالهم بالسوق المنظمة إلا أنهم تحولوا إلى السوق الموازية لتفادي تلك القيود والقوانين المفروضة على نشاطاتهم. مع ذلك فإن الظهور الحقيقي لمصطلح "الاقتصاد غير الرسمي" غالباً ما يسند إلى تقرير كينيا المنشور من قبل مكتب العمل البلداني في 1972، وهذا الأخير الذي لم يستعمل وصف "قطاع غير رسمي" لأول مرة وحسب، وإنما استعمل كذلك مجموعة من الخصائص التقنية التي تنتمي إلى هذا القطاع، وبالتالي تحدد التحليل على مستوى وحدات الإنتاج.

وبناءً عليه يكون مكتب العمل البلداني أول منظمة دولية رسمية تستعمل مصطلح القطاع غير الرسمي، وقد ازداد النقاش حول هذه الظاهرة ابتداء من سنة 1973، حينما ابتكر الإنتربولوجي البريطاني كايت هارت مفهوم جديداً جذب اهتمام الباحثين بشكل كبير وكان له تأثير استثنائي، حيث أدخل مفهوم القطاع غير الرسمي في دراسته عن الاستخدام في غانا، وقد ميز بدراسته بين قطاعين للنشاط الاقتصادي: أحدهما قطاع غير رسمي يعد امتداد للقطاع التقليدي، لكن خارج النشاط الزراعي، و الآخر هو القطاع الرسمي، وهو ما أطلق عليه في الماضي القطاع الحديث. (نابوليوني، ٢٠١٠: ١٥-١٨).

ثانياً. المفهوم: إن مصطلح الاقتصاد الخفي تم استخدامه بشكل واسع في مجالات عدة، والذي أدى إلى ظهور عدة مفاهيم له:

المفهوم الأول: الاقتصاد الخفي هو مجموعة من المعاملات والأنشطة الخفية غير الظاهرة وغير المحسوبة في الحسابات الاقتصادية القومية، وغير المسجلة سواء كانت غير مشروعة أو مشروعة.
المفهوم الثاني: أنه مجموعة أو سلسلة من النشاطات اللاشعرية تنشأ على هامش الاقتصاد الرسمي، تمارس من طرف أفراد أو جماعات محترفة هدفها الأساس الربح السهل والسريع.

المفهوم الثالث: يعرف الاقتصاد الخفي بأنه كافة الأنشطة المولدة للدخل والتي لا تسجل ضمن حسابات الناتج المحلي الإجمالي، لتعمد إخفائها أو التهرب من الالتزامات القانونية المرتبطة بالكشف عنها ولأنها مخالفة للنظام القانوني السائد. (قرفي ولعموري، ٢٠١٦: ٨-١٠) و(مسمش، ٢٠١٨: ٤-٥).

من خلال المفاهيم السابقة، بالإمكان تحديد مفهوم شامل للاقتصاد الخفي على النحو الآتي: "هو ظاهرة واقعية ظهرت في مختلف أنحاء العالم، ويمتاز بتنوع القطاعات: الإنتاجية، التجارية، الخدمائية... إلخ، أي أنه حالة من الشذوذ عن المنظومة المعيارية، النظامية، الرسمية والقانونية المعرفة من قبل السلطات لممارسة الأنشطة الاقتصادية وهو لا يدخل ضمن الحسابات الرسمية والناتج القومي".

ثالثاً. الأنواع: يُصنّف الاقتصاد الخفي وفقاً لمعيار المشروعية إلى نوعين رئيسيين: الاقتصاد الخفي المشروع، والاقتصاد الخفي غير المشروع.

١. **الاقتصاد الخفي المشروع:** يتضمن الاقتصاد الخفي المشروع أنشطة اقتصادية تنتج سلعاً وخدمات مشروعية، ولا تخالف قوانين وأنظمة البلد، كأنشطة بحد ذاتها، ولكنها غير معلنة ومجهولة بالنسبة للدولة، ويتولد عنها دخول غير واضحة للسلطات الرسمية، ومن ثم لا تُسجل ضمن حسابات الدخل القومي. ومن أمثلتها: بعض أنشطة قطاع الصناعات الصغيرة وقطاع التجارة الداخلية، بالإضافة إلى القطاع الحرفي والمهني.

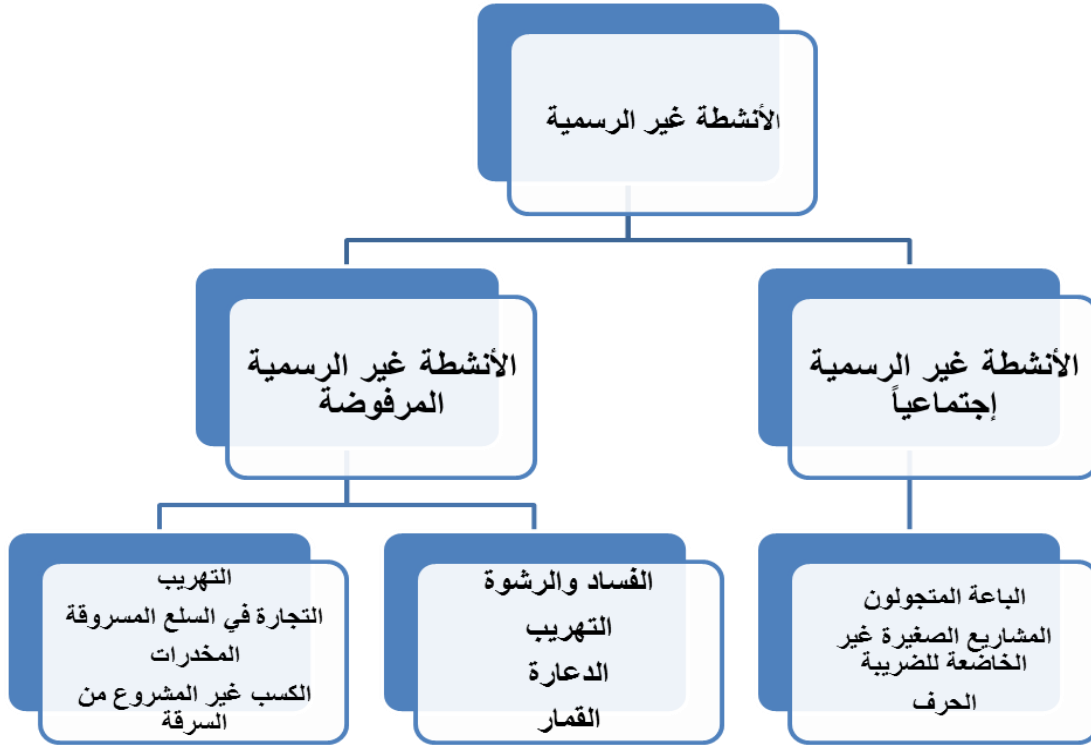
٢. **الاقتصاد الخفي غير المشروع:** يقوم الاقتصاد الخفي غير المشروع على أنشطة اقتصادية مخالفة لأنظمة وقوانين البلد، إلى جانب الأنشطة التي تُنتج سلعاً وخدمات غير مشروعية. ويمكن تقسيم أنشطة الاقتصاد الخفي غير المشروع إلى ثلاثة أقسام: الأنشطة المنتجة للسلع والخدمات غير المشروعية، وكذلك الأنشطة المخالفة لأنظمة وقوانين البلد، فضلاً عن الأنشطة المخالفة لقوانين العمل والهجرة.

أ. **الأنشطة المنتجة للسلع والخدمات غير المشروعية:** يتضمن هذا القسم الأنشطة التي تُجرّمها معظم قوانين بلدان العالم. ومن أمثلتها: تهريب المخدرات، بالإضافة إلى تهريب السلع المحظورة وبيع السلع المسروقة، وكذلك تهريب الأموال أو ما يسمى بالفساد الإداري.

ب. **الأنشطة المخالفة لأنظمة وقوانين البلد:** تشمل الأنشطة المخالفة للوائح التي تضعها البلد، كأنشطة القمار والرشوة، وأنشطة الاتجار في السوق السوداء للصرف الأجنبي، وذلك في البلدان التي تتبع نظاماً إدارياً للرقابة على الصرف الأجنبي.

٣. **الأنشطة المخالفة لقوانين العمل والهجرة:** يدخل في دائرة الأنشطة المخالفة لقوانين العمل والهجرة، العمالة المخالفة لبعض شروط العمل، كالعمر وأوقات العمل. وقد أطلق عليه البعض مسمى الاقتصاد الرمادي وهي "المنطقة التي يلتقي فيها الاقتصاد الخفي مع الاقتصاد الرسمي، وهو يشتمل على عمليات محرمة قانوناً، إلا أنها تمارس بشكل علني وشرعي، فضلاً عن عدم دفع مستحقاتها الضريبية للبلد". (عبدالحميد، ٢٠١٣: ٧٦-٧٩) و(نابوليوني، ٢٠١٠: ٤٥-٤٨) (سلمان، ٢٠٠٧: ٢-٤).

وبالإمكان توضيح الأنشطة غير الرسمية بالمخطط الآتي:



الشكل (١): الأنشطة غير الرسمية

الشكل من إعداد الباحثين بالاعتماد على: (نجاه مسمش، ٢٠١٨، الاقتصاد الموازي والاستقرار الاقتصادي دراسة حالة الجزائر ١٩٨٠-٢٠١٤، أطروحة دكتوراه، ص ٧).

رابعاً. أسباب الظهور:

هنالك جملة من الأسباب أدت إلى ظهور الاقتصاد الخفي، أهمها: (الجوراني، ٢٠١١: ٥-٨)

و (سعود، ٢٠١٣: ١٠-١٣) و (نابوليوني، ٢٠١٠: ٤٦-٤٨)

١. إن ظهور الفساد الإداري والمالي لا شك يؤدي إلى ازدياد وتفاقم مشكلات الاقتصاد بكافة أشكاله وبالتالي استبداله باقتصاد ظل جديد.

٢. النظام الضريبي غير العادل، والذي يدفع الأفراد والمنشآت إلى البحث عن الطرائق التي تمكنهم من التهرب من الضرائب وعملية التزوير في الحسابات، أي أنها تقودهم إلى الاقتصاد الخفي بصورة مباشرة أو غير مباشرة. حيث إن النظام الضريبي يجب أن يتسم بمبادئ العدالة والشمول والمساواة والتوازن، وأن فقدان أي من هذه المبادئ قد يقود بالفعل إلى ظهور مثل هذا النوع من الاقتصاد.

٣. إن مستويات الأجور المادية والمعنوية المتدنية والتي لا تتناسب مع مستوى المعيشة، وأنظمة الحوافز والترقيات التي تفتقر إلى العدالة، قد تشجع الأفراد الذين يقع عليهم الظلم على الانحراف وتدفعهم إلى التهرب من الوظائف الرسمية إلى الوظائف الخفية. وكل ذلك يؤدي إلى تشتيت مقدرات الأفراد وتبديد طاقتهم وبالتالي عدم إخلاصهم للعمل أو إتقانهم له ما يؤثر سلباً في مجتمعاتهم بشكل خاص وبلدانهم بشكل عام وفي جميع المجالات.

٤. تعقد الإجراءات الإدارية والتنظيمية والقضائية والأمنية في مختلف المؤسسات والهيئات الحكومية، والتي تدفع الأفراد إلى اتباع الحيل والسبل الكفيلة بتجاوزها.

٥. الفجوة الكبيرة بين مخرجات المؤسسات التعليمية ومدخلاتها أي عرض العمل من ناحية والطلب على العمل من ناحية أخرى. إذ يؤدي ذلك بدوره إلى خلق جيش من البطالة، ثم تدفعها ظروف المعيشة إلى البحث عن فرص العمل غير الرسمية وبالتالي تدفع بهم إلى التشتت والضياع والمساهمة بتكريس ظاهرة ما يسمى بالاقتصاد الخفي.
٦. نقص عرض السلع الاستهلاكية والرأسمالية، وسهولة التلاعب في السلع التي توفرها الحكومة، والتي يفترض أن يتم توزيعها من خلال المنافذ المختلفة التي تتولى الحكومة الإشراف عليها.
٧. يؤدي وجود البطالة المقنعة كذلك إلى ظهور مثل هذا النوع من الاقتصاد. حيث ان وجود البطالة المقنعة يخلق لدى العاملين شعوراً بضعف طاقاتهم وإنتاجيتهم فيدفعهم ذلك إلى البحث عن فرص أخرى للعمل الإضافي يجدون بها ذواتهم ويستفيدون منها مادياً ومعنوياً.
٨. الأنظمة السياسية غير العادلة، والتي بدورها تخلق أنظمة اقتصادية واجتماعية غير عادلة أيضاً.
٩. إن النظام الأسعار عادة ما يكون غير مناسباً ولا يعكس مستوى الندرة. فالسلع الأساسية تباع بأسعار مدعومة، وتؤدي هذه الأسعار المنخفضة إلى انتشار ظاهرة الطوابير وأحياناً زيادة فائض الطلب على السلع الاستهلاكية، ويؤدي ذلك الأمر إلى ازدهار أنشطة الاقتصاد الخفي أما من خلال إعادة بيع هذه السلع بصورة غير قانونية، أو من خلال محاولة إنتاج هذه السلع في الاقتصاد الخفي للوفاء باحتياجات الطلب عليها.
- خامساً. الخصائص: للاقتصاد الخفي سمات أساسية يتصف ويتميز بها ترقى لكونها خصائص تميزه عن غيره من الاقتصادات، لعل أهمها:**
١. إنه ليس بظاهرة جديدة بل إنها توجد في كل العصور تقريباً، ولكنها أخذت تتعاظم في نهاية القرن التاسع عشر مع تجارة التبغ غير المشروعة وصناعة المشروبات الكحولية في أواسط القرن الماضي وتجارة المخدرات في القرن نفسه، هذا يعني أن التبدل في الاقتصاد الخفي هو تبدل في المحتوى وليس في الطبيعة.
٢. الاقتصاد غير الرسمي بمثابة دليل على أن الاقتصاد الرسمي لم يعد يلبي طلب احتياجات السكان من السلع كماً ونوعاً.
٣. إن الاقتصاد الخفي هو أكثر إدراكاً للربح من الاقتصاد الرسمي لذلك يلجأ إليه الكثير من القوى العاملة.
٤. العاملون فيه يتصفون بتدني مستوياتهم العلمية، إذ أنه لا يوجد أي دور للشهادات والى مستويات التعليم أي لا يوجد ما يعيق التوظيف فيه إذ شمل جميع الطبقات من الشباب بغض النظر عن مستوياتهم العلمية.
٥. قد تساعد الحكومات على ظهور اقتصاد الظل نتيجة للتدخل الحكومي في سير اقتصاد السوق.
٦. لا يوجد أي التزام تجاه البلد سواء من خلال تسديد الضرائب أو الرسوم ولا تخضع للضمان والحماية القانونية وغير مسجلة لدى البلد وفي نفس الوقت يستفيد من خدمات البنية التحتية.
٧. استبعاد مبيعات هذه المؤسسات من الإحصاءات الرسمية، حتى لو كانت مساهمتهم الاقتصادية أعلى من مؤسسات الرسمية.
٨. إنه قريب من عالم الخيال بشكل أكبر من الواقع في معالجته، لأنه قائماً على عدم الوضوح والكشف عنه فضلاً عن عدم شفافيته فيما يتعلق بموضوع الحسابات والذي من شأنه أن يبقيه في المنطقة المظلمة. (مشمش، ٢٠١٨: ٢٤-٢٦) و(حمودة، ٢٠١٢: ١٦-١٨) و(الجوراني، ٢٠١١: ٨-٩).

المبحث الثاني: ماهية التنمية المستدامة

أولاً. المفهوم: تعد التنمية المستدامة أو التنمية القابلة للديمومة منهجاً تخطيطياً ومفهوماً فلسفياً مهماً يتكون من مجموعة من المبادئ التي يسترشد بها في توجيه التنمية الاقتصادية والإدارة البيئية، لذلك فإن لها الكثير من الدلالات والتطبيقات في جميع جوانب الحياة ويتصل بالعديد من فروع المعرفة كالاقتصاد والهندسة والإدارة والعلوم وغيرها. وهدفها هو توفير الرفاهية الاقتصادية للجيل الحالي والأجيال القادمة دون ان يأخذ جيل حقوق الجيل الآخر، مع الحفاظ على البيئة وصيانتها وحفظ نظم دعم الحياة التي توفرها للجيل الحالي والأجيال القادمة (الشيخ، ٢٠٠٧: ٥١). وتشمل التنمية المستدامة التحول السريع في القاعدة التكنولوجية للحضارة الصناعية حيث يجب أن تكون هناك تكنولوجيا تقدر على إنقاذ الموارد الطبيعية، حتى يتسنى الحد من التلوث والمساعدة على تحقيق استقرار المناخ، واستيعاب النمو في عدد السكان وفي النشاط الاقتصادي (القرشي، ٢٠١٥: ٩١). وعرفت كذلك من قبل هيئة ترونتلاند للتنمية المستدامة بأنها "التنمية التي تغطي احتياجات الحاضر دون الأضرار بقدرة الأجيال المستقبلية على تغطية احتياجاتها". أما منظمة الأغذية والزراعة العالمية عرفت في عام ١٩٨٩ بأنها "إدارة وحماية قاعدة الموارد الطبيعية وتوجيه التغيير التقني والمؤسسي بطريقة تضمن تحقيق واستمرار ارضاء الحاجات البشرية للأجيال الحالية والمستقبلية" (رومانو، ٢٠٠٣: ٥٦).

ثانياً. الخصائص: تتميز التنمية المستدامة عن المفاهيم التنموية السابقة بعدد من الخصائص يمكن ان نذكر منها الآتي: (سماقه بي، ٢٠٠٦: ١١٤-١١٧)

١. أهمية البعد الزمني فهي تهتم بالتخطيط الحاضر والمستقبل لأطول فترة زمنية بعكس المفاهيم السابقة للتنمية التي لا تهتم بالبعد المستقبلي وتلبية احتياجات الأجيال القادمة.
٢. تهدف في الأساس الى تلبية الاحتياجات الأساسية للأفراد من غذاء ومسكن وملبس وحقوق العمل والتعليم والصحة وكل ما يتعلق بتحسين حياتهم المادية والاجتماعية.
٣. تعد البيئة من اهم عناصر التنمية المستدامة، لان البيئة والاعتبارات البيئية كانت مغيبة في جميع انواع التخطيط التنموي والاقتصادي والاجتماعي.
٤. هي تنمية تراعي الحفاظ على القيم الاجتماعية والاستقرار النفسي والروحي للفرد والمجتمع في الجدية والديمقراطية والعدل والمساواة.
٥. اساسها الموازنة بين الموارد المتناقصة وعدد السكان المتزايد في العالم لما يشكله من ضغط على الموارد واستنزافها.
٦. انها تنمية متكاملة قائمة على التنسيق المتكامل بين سياسات استخدام الموارد واتجاهات الاستثمارات والاختيار التكنولوجي والمؤسسي.

ثالثاً. الأبعاد: تقوم التنمية المستدامة على ثلاث ابعاد اساسية مترابطة فيما بينها وهي البعد البيئي والاجتماعي والاقتصادي تتداخل فيما بينها وتحقق التنمية المستدامة في منطقة تقاطعهم. إذ ينتج عن تقاطع البعد الاجتماعي مع البعد الاقتصادي تحقق مبدأ الرفاه في ظل المساواة والعدالة الاجتماعية، في حين يبحث تقاطع البعد الاقتصادي مع البعد البيئي الاساليب المعرفية من اجل توفير الطرق السلمية لعمليات الانتاج والتوزيع، اما تقاطع البعد الاجتماعي مع البيئي يهدف الى نشر التوعية والثقافة البيئية ويمكن توضيح الأبعاد الثلاثة من خلال الآتي (كافي، ٢٠١٧: ٧٣-٧٩)

١. **البعد الاقتصادي:** يهدف الى توفير الحاجات المادية للأفراد عن طريق الانتاج والاستهلاك اذ يرى بعض الاقتصاديين بأن التنمية المستدامة بحاجة الى نمواً سريعاً من اجل القضاء على الفقر وتوفير الموارد اللازمة لعملية التنمية وتتخلص الابعاد الاقتصادية في استخدام الادوات الاقتصادية للحفاظ على البيئة، التوجه نحو الانتاج النظيف في التجارة والصناعة، وضع مخططات مالية للحفاظ على البيئة كالتقروض مثلاً، التوجه نحو الانتاج والاستهلاك المستدام، الاستثمارات الصديقة للبيئة، المساواة في توزيع الموارد، فضلاً عن العدالة في التجارة الدولية.

٢. **البعد البيئي:** تمثل البيئة من الاساسيات لوجود نشاط بشري والحفاظ على الوسط الحيوي والطبيعي وتركه سليماً للأجيال القادمة. وتتمثل اهم الابعاد البيئية من خلال، المحافظة على الجو من خلال تخفيض معدل التلوث الناتج عن الانشطة الاقتصادية، المحافظة على الموارد الطبيعية اللازمة لإنتاج المواد الغذائية، المحافظة على التنوع البيولوجي، التخلص من العوامل التي تسبب تدهور طبقة الاوزون، الحد من انبعاث الغازات بكافة انواعها، حماية المناخ من الاحتباس الحراري.

٣. **البعد الاجتماعي:** ويسمى احياناً بالبعد البشري ويتمثل من خلال، المساواة بين الافراد والامم والاجيال، تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والنمو الديمغرافي، اعادة توجيه الموارد البشرية بشكل كامل لضمان توفير الحاجات الاساسية كالتعليم والصحة مثلاً لأهميتها في تحقيق عملية التنمية.

رابعاً. واقع التنمية المستدامة: يمكن التعرف بشكل واضح على واقع التنمية المستدامة في البلدان من خلال مؤشر أهداف التنمية المستدامة الـ ١٧ الفردية ومؤشر أهدافها الكلية والتي أقرها جميع أعضاء الأمم المتحدة في سبتمبر ٢٠١٥ وهي تشمل أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة-التنمية الاقتصادية والإدماج الاجتماعي والاستدامة البيئية، مدعومة بالحكم الرشيد. والذي يرتب الدولة بين أسوأ الحالات (٠) وأفضلها (١٠٠).

وتشير البيانات في الجدول (١) بأن ثلاث دول إسكندنافية وهي السويد والدنمارك والنرويج على رأس قائمة مؤشر أهداف التنمية المستدامة، وهذا يعني أن هذه الدول الثلاثة هي الأقرب إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، غير أنها لا تزال تسجل نتيجة أقل بكثير من الدرجة الأقصى التي تبلغ ١٠٠. وعليه فإن حتى هذه الدول الأفضل أداءً لم تنجز واجباتها على النحو المطلوب وفقاً لما بينته لوحات معلومات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، فعلى سبيل المثال، تحتاج هذه الدول إلى تحويل أنظمة الطاقة لديها من أنظمة مولدة لطاقة أولية ترتفع فيها نسبة الكربون إلى أخرى تنخفض فيها تلك النسبة لتتمكن من تحقيق الهدفين الـ ٧ والـ ١٣ من أهداف التنمية المستدامة. وبشكل عام، يظهر كل من مؤشر أهداف التنمية المستدامة ولوحات معلومات الأهداف أن حتى الدول ذات الدخل المرتفع الكثيرة بعيدة تماماً عن تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وليس هذا بالأمر المستغرب، حيث تشمل التنمية المستدامة ثلاث ركائز-التنمية الاقتصادية، والاندماج الاجتماعي، والاستدامة البيئية-مدعومة بالحكم الرشيد. ومن الممكن أن تكون الدولة غنية ذات دخل مرتفع ولكن حجم اللامساواة والممارسات البيئية غير المستدامة فيها كبير للغاية (شبكة حلول التنمية المستدامة، ٢٠١٦: ١٤). أما بالنسبة للبلدان العربية فيشير الجدول (١) بأن قطر جاءت بمقدمة الدول العربية وبالترتيب (٤٩) عالمياً وبدرجة (٦٥,٨) يليها كل من تونس بالترتيب (٥١) والامارات العربية المتحدة بالترتيب (٥٥) عالمياً، أما العراق فكان ترتيبه (١٠٥) عالمياً وبدرجة (٥٠,٩) لمؤشر اهداف التنمية المستدامة وذلك عام ٢٠١٥.

الجدول (١): مؤشر اهداف التنمية المستدامة لبلدان مختارة في عام ٢٠١٥

الدولة	الترتيب	الدرجة
السويد	١	٨٤,٥
الدنمارك	٢	٨٣,٩
النرويج	٣	٨٢,٣
قطر	٤٩	٦٥,٨
تونس	٥١	٦٥,١
الامارات العربية المتحدة	٥٥	٦٣,٦
العراق	١٠٥	٥٠,٩

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على: مؤشر اهداف التنمية المستدامة ولوحات المعلومات، تقرير شامل، شبكة حلول التنمية المستدامة، ٢٠١٦: ١٦.

خامساً. اثار الاقتصاد غير الرسمي في ابعاد التنمية المستدامة: تتأثر ابعاد التنمية المستدامة بجوانبها المتعددة سلباً او ايجاباً بوجود او ظهور الاقتصاد الخفي من خلال العديد من المؤشرات والتي يمكن تلخيصها من خلال الاتي:

أ. الاثر في البعد الاقتصادي: الاثار السلبية وتشمل الاثار على مستوى الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي وتمثل بالآتي:

١. الاثر على توزيع الموارد: بما ان الدخل التي تتحقق في ظل اقتصاد الظل لا تخضع للضريبة، فإن ذلك يؤدي الى تغيير اتجاه تخصيص الموارد من الاقتصاد الرسمي نحو الانشطة في الاقتصاد غير الرسمي بهدف تعظيم الارباح، مما يؤثر على الكفاءة الاقتصادية في توزيع وتخصيص الموارد في المجتمع. وتسود هذه الحالة الى ان يتعادل معدل العائد المتحقق من الاقتصاد الخفي غير الخاضع للضريبة مع معدل العائد المتحقق من الاقتصاد الرسمي (علي، بدون سنة، ٢١).

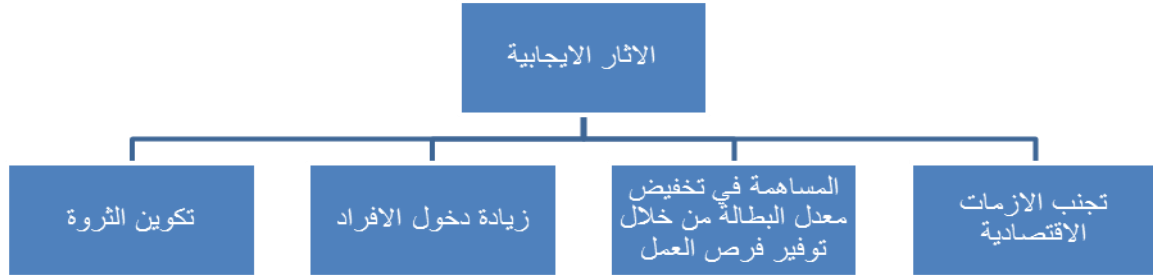
٢. الاثر على حصيلة الضرائب: تعد الضرائب أحد اهم ادوات السياسة المالية للسيطرة على النشاط الاقتصادي في البلد، وعليه فإن اي انخفاض في معدلات الضريبة يؤدي الى حدوث اضطرابات في اقتصاد البلد ويؤثر على استقرار الوضع الاقتصادي فيه. وبما ان العاملون في الاقتصاد الخفي يسعون الى التهرب من الضرائب المفروضة عليهم، فإن ذلك سيؤدي الى انخفاض العوائد المالية، الامر الذي يؤدي الى زيادة نسبة الضرائب من اجل زيادة عوائدها وبالتالي تزداد اعداد المتعاملين بالاقتصاد غير الرسمي. كما ان انخفاض حجم الايرادات من الضرائب قد يؤدي الى تدني مستوى الخدمات التي تقدمها الحكومة للمجتمع، وقد يقود الى عدم قدرة الحكومة على دفع رواتب الموظفين والمتقاعدين والخدمات العامة ودعم بعض السلع الاساسية، وبالنتيجة قد يولد كوارث انسانية واضطرابات سياسية وازمات اقتصادية ومالية (الاستاذ، ٢٠١٣: ٢٣-٢٤).

٣. الاثر على السياسة النقدية: يشكل الاقتصاد الخفي دافعاً للاحتفاظ بالنقود السائلة لإجراء المعاملات فيه بسبب صعوبة الحصول على التمويل من جهة وعدم القدرة على التعامل بالأشكال الاخرى من النقود. لذا فإن الطلب على النقود لا يتأثر بتغيرات اسعار الفائدة مما يولد طلباً قليل المرونة على النقود بالنسبة لمعدل الفائدة. وبما ان السياسة النقدية تتمثل بالموجودات من الاحتياطي لدى البنوك وحجم التداول في الاقتصاد الرسمي، عليه فإن حجم النقود الموجودة في اقتصاد الظل يؤثر بشكل خفي في حجم السياسة النقدية وحجم التداول في السوق مما يولد اثاراً في النشاط الاقتصادي النقدي على المستوى الكلي للدولة (كاطع، ٢٠١٧: ١٢).

٤. الأثر على سياسة الاستقرار الاقتصادي: يؤثر نمو الاقتصاد غير الرسمي على تشويه المؤشرات المتعلقة بسياسات الاستقرار الاقتصادي، ومن ثم توضع سياسات غير مناسبة بسبب الاعتماد على المعلومات غير الحقيقية فنحصل على نتائج عكسية. كما يسهم في تشويه معدلات البطالة الرسمية، لأن الاقتصاد غير الرسمي يوفر فرص عمل للأفراد الذين لم يتمكنوا من الحصول عليها في الاقتصاد الرسمي، وعادة ما تكون هذه العمالة غير مسجلة. الذي يرفع معدل البطالة عن المعدل الحقيقي. وبسبب ذلك تطبق سياسات خاطئة معتمدة على البيانات الواردة غير الحقيقية (المطيري، ٢٠١٤: ٩).

٥. الأثر على النمو الاقتصادي: تشير العديد من الدراسات الى ان اقتصاد الظل يؤدي الى خفض نمو إجمالي الناتج المحلي، وتوضح هذه الدراسات بأن انكماش اقتصاد الظل سيؤدي الى زيادة الإيرادات الضريبية مما يؤدي الى زيادة الانفاق العام، لا سيما في جوانب البنية التحتية والخدمية التي تعزز التوسع في الإنتاج مما يقود الى زيادة معدل النمو الاقتصادي الكلي (شنايدر وانستي، ٢٠٠٢: ١٠).

أما الآثار الايجابية في البعد الاقتصادي يمكن توضيحها من خلال المخطط الآتي:



المخطط (٢): الآثار الايجابية للاقتصاد الخفي في البعد الاقتصادي

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على: سحر كريم كاطع، ٢٠١٧، دور الاقتصاد غير الرسمي في خطط التنمية المستدامة مع الاشارة الى تجربة مصر، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، العدد ٢٨، الجزء الاول، ص ١٢.

ب. الأثر في البعد الاجتماعي: الآثار السلبية، تتعدد الآثار التي يحدثها الاقتصاد الخفي على البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة من خلال الآتي:

١. يتصف اقتصاد الظل بعدم وجود ضمان اجتماعي للعاملين فيه، اذ يعد جانباً مهماً في الاستبعاد الاجتماعي ونمو اقتصاد الظل.

٢. عدم وجود إطار مؤسسي يعمل على تنظيم المشاركة في الضمان الاجتماعي وتحديد الحقوق والحالات الطارئة، وعدم قدرة السلطات العمومية على تحمل المزيد من الالتزامات، جميعها عوامل ساهمت على ابعاد العاملين في اقتصاد الظل من نظام التأمين الاجتماعي.

٣. تعرض العاملين الى ظروف سيئة تؤثر على مستواهم الصحي والإنتاجي. أما آثاره الإيجابية فتتمثل بالآتي:

١. يسهم في دعم أنشطة البحث لأغراض التنمية من خلال الطلب التقليدي وسوق العمل الثقافي.

٢. يعد مصدراً لتنمية المهارات وموقراً للتدريب الذاتي للأفراد العاملين فيه.

ج. الأثر في البعد البيئي: الآثار السلبية وتتمثل بالآتي:

١. التأثير من جانب المنظور الزمني، من خلال الاخطار البيئية المتعلقة بمصائد الأسماك التي تظهر في المدى المتوسط والاطار البيئية التي تظهر وتؤثر على الغابات والأراضي في المدى الطويل.

٢. التأثير من جانب المنظور المكاني ويتمثل بكل ما يتعلق بالضغط السكاني على المدن وحالة المساكن وانتشار العشوائيات وضعف البنى التحتية.

أما الأثر الايجابي على البعد البيئي، يتمثل بتوفير الخدمات التي تحتاجها المدينة، وله دوراً مهماً أيضاً في الحد من التلوث البيئي عن طريق إعادة تدوير النفايات التي تجمع في الاقتصاد الحقيقي (قرفي ولعموري، ٢٠١٦: ٥٨-٥٩).

المبحث الثالث: تحليل العلاقة بين اقتصاد الظل والتنمية المستدامة

إن الاقتصاد الخفي قد بلغ نسباً لا يمكن إهمالها من إجمالي النشاط الاقتصادي في كل من دول العالم، بل وأنه في بعض الحالات ينمو بمعدلات لم يشهدها الاقتصاد الرسمي. ولقد أدى ذلك إلى زيادة الاهتمام في الكثير من دول العالم، خصوصاً المتقدم منها والنامي، بحجم ومستوى نمو الاقتصاد الخفي، وما إذا كان الاقتصاد الخفي يتزايد أم لا. وسيتم الاعتماد في نتائج هذا البحث على بلدان متنوعة من العالم وفقاً لمستويات دخولهم (بلدان مرتفعة الدخل وبلدان ذات متوسط دخل منخفض ومرتفع وبلدان منخفضة الدخل اعتماداً على تقسيم البنك الدولي لبلدان العالم) لبيان وتحليل العلاقة بين الاقتصاد الخفي (معبراً عنه بحجمه ومعدل نموه) والتنمية المستدامة (معبراً عنه بمؤشر أهداف التنمية المستدامة المعتمدة في هذا المجال) للمدة الزمنية ١٩٩١-٢٠١٥، وكما هو موضح في الجدول (٢)

الجدول (٢): حجم الاقتصاد الخفي ومؤشر اهداف التنمية المستدامة وفقاً لمستويات الدخل

مؤشر اهداف التنمية المستدامة	معدل نمو الاقتصاد الخفي (٢٠١٥-١٩٩١)	حجم الاقتصاد الخفي						البلدان وفقاً لمستوى الدخل المرتفعة الدخل
		٢٠١٥	٢٠١٠	٢٠٠٥	٢٠٠٠	١٩٩٥	١٩٩١	
٢٠١٥	(٢٠١٥-١٩٩١)	٢٠١٥	٢٠١٠	٢٠٠٥	٢٠٠٠	١٩٩٥	١٩٩١	السويد
٨٤,٥	١٣,٢٨	١١,٤٧	١١,٤٥	١٢,٣٢	١٢,٦	١٥,٤	١٥,٥٤	الدنمارك
٨٣,٩	١٥,١٩	١٤,٧	١٦,١٧	١٣,٧٥	١٤,٦	١٦,١٥	١٧,٠٨	النرويج
٨٢,٣	١٤,٠٧	١٥,٠٧	١٤,٠٥	١٢,٩	١٢,٧	١٥,٧٧	١٦,٢٥	الإمارات
٦٣,٦	٢٦,٥٤	٢٤,٢٦	٢٤,٠٩	٢٧,٩٩	٢٦,٤	٢٧	٢٧,٧٤	قطر
٦٥,٨	١٥,٥٣	١٣,٠٨	١٤,٥٦	١٧,٢٥	١٤	١٦,٦٨	١٦,٤١	
متوسط الدخل المرتفع								
٦٢,٧	١٧,٣٨	١٥,١٦	١٤,٩٦	١٤,٩١	١٩,٤	١٩,٨١	٢١,٢١	الأردن
٨٥,١	٣٠,٨٦	٢٥,٧٤	٢٥,٨٩	٢٤,٩٣	٣٤,٢	٣٧,٦٤	٣٤,٩٦	الجزائر
٦٦,٨	٢٤,١٤	٢٤,٩٩	٢١,٦٤	٢٣,٢١	٢٥,٤	٢٧,١٨	٢٥,٢٢	الأرجنتين
٦٤,٤	٣٧,٦٣	٣٥,٢٢	٣٤,٥٥	٣٨,٤٧	٣٩,٨	٣٩,٦١	٤٠,٦٤	البرازيل
٦٠,٨	٣٢,٧٢	٢٦,٢١	٢٦,١	٣٠,٨٩	٣٥,٣	٣٩,١٨	٣٤,١٨	اليابان
متوسط الدخل المنخفض								
٦٥,١	٣٥,٣١	٣٠,٩	٢٧,٨٣	٣٣,٩٨	٣٨,٤	٣٨,٨٥	٤٢	تونس
٦٠,٩	٣٤,٢٤	٣٣,٣٢	٣٠,٥	٣٣,٤٧	٣٥,١	٣٦,٨٥	٣٦,٠٢	مصر
٦١,٦	٣٤,٠١	٢٧,١٣	٢٩,٣٧	٣٤,٣	٣٦,٤	٤٠,٤٢	٣٦,٥٩	المغرب
٤٨,٤	٢٣,٩١	١٧,٨٩	٢٠,٦٥	٢٣,٤٤	٢٦,٧	٢٦,٦٧	٢٨,٤٣	الهند
-	٤٤,٨	٤٢,٩	٤٢,١٥	٤٢,٠٨	٥٢,٢	٤٨,٩٢	٣٨,٩٦	أوكرانيا
منخفضة الدخل								
-	١٩,٥٨	١٩,٥٣	١٩,٣٩	١٧,١٥	١٩,٣	١٨,٨	٢٤,٢٣	سوريا
٣٩,٥	٣٧,٢	٣٠,٩٨	٣١,٥	٣٥,١٦	٤٠,٣	٤٢,٣٩	٤٣,١٤	موزمبيق
٣٧,٣	٢٨,٣٤	٢٨,٨١	٢٣,٥٧	٢٣,٤٦	٢٧,٤	٣٠,٨٣	٣٥,٠٣	اليمن
٤٣,١	٣٤,٣١	٢٥,١	٣٠,١	٣٦,١٣	٤٠,٣	٣٨,٠٥	٣٨,٢٩	اثيوبيا
٤٣,٦	٣٨,٧٤	٣١,٨٨	٣٤,٨٧	٣٩,١٨	٤٣,١	٤١,٣٦	٤١,٧٩	اوغندا

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على:

- Shadow Economies Around the World: What Did We Learn Over the Last 20 Years? IMF Working Paper, 2018, p.61.

- مؤشر اهداف التنمية المستدامة ولوحات المعلومات، تقرير شامل، شبكة حلول التنمية المستدامة، ٢٠١٦: ١٦.

يبين الجدول (٢) حجم الاقتصاد الخفي لبلدان مختارة وفقاً لمستوى الدخل حسب تصنيف البنك الدولي للسنوات ١٩٩١-٢٠١٥. فضلاً عن مؤشر اهداف التنمية المستدامة للعام ٢٠١٥ للبلدان ذاتها.

إن اقتصاد الظل هو حتمي في جميع بلدان العالم وان حجمه ومعدل نموه خلال المدة ١٩٩١-٢٠١٥ متبايناً، إذ يتضح بأن معدل نمو الاقتصاد الخفي خلال المدة ١٩٩١-٢٠١٥ متذبذب بين البلدان على مستوى المجاميع الدخلية وكذلك البلدان داخل المجموعة الواحدة. فبالنسبة لمجموعة البلدان مرتفعة الدخل بلغ معدل النمو في حجم الاقتصاد الخفي ادناه في السويد بنحو (١٣,٢٨)، أما أكبر معدل نمو كان في الامارات بنحو (٢٦,٥٤). وبالنسبة للبلدان متوسطة الدخل المرتفع كان ادناه في الاردن بنحو (١٧,٣٨) وأكبر منه نمواً في البرازيل بنحو (٣٧,٦٣). والبلدان متوسطة الدخل المنخفض بلغ معدل النمو في الاقتصاد الخفي ادناه في الهند بنحو (٢٣,٩١) واعلاه في اوكرانيا بنحو (٤٤,٨). أما بالنسبة للبلدان منخفضة الدخل فحققت اوغندا اعلى معدل نمو في حجم الاقتصاد الخفي بنحو (٣٨,٧٤) وجاءت سوريا بمعدل نمو منخفض بنحو (١٩,٥٨). ويلاحظ ايضاً بأن معدلات النمو في حجم الاقتصاد الخفي للمدة قيد الدرس في البلدان ذات الدخل المرتفع هي اقل نسبياً مقارنة بمعدلات النمو للبلدان في المستويات الاخرى من الدخل. وقد يعود هذا التذبذب الى العديد من الاسباب يتعلق اغلبها بخصوصية كل بلد من هذه البلدان مقاسة بمدى ما تحققة من العديد من المؤشرات، كمستوى دخل الفرد ومعدل البطالة، الفساد بأشكاله وغسيل الاموال والتهرب، وغيرها من المؤشرات.

أما بالنسبة لمؤشر اهداف التنمية المستدامة يتضح من الجدول (٢) بأنها كانت بمستويات متباينة بين البلدان عينة الدراسة للعام ذاته. ويعود هذا التباين ايضاً الى مدى ما ينجزه كل بلد من البلدان في مجال تحقيق اهداف التنمية المستدامة الـ (١٧) المنصوص عليها في الاتفاقية الدولية للأمم المتحدة الخاصة بتحديد اهداف التنمية المستدامة ومدى تحقيقها. إذ يلاحظ بأن السويد احرزت المرتبة الاولى بـ (٨٤,٥) نقطة وهي تقع ضمن البلدان مرتفعة الدخل، بينما حلت اليمن بالمرتبة الاخيرة ضمن عينة البحث بـ (٣٧,٣) نقطة والتي تقع ضمن البلدان منخفضة الدخل.

يلاحظ أن لاقتصاد الظل علاقة متباينة في التنمية المستدامة لمجموعة بلدان البحث باختلاف مستويات دخولها، ومن خلال مقارنة معدل النمو في حجم الاقتصاد الخفي ومؤشر اهداف التنمية المستدامة، يتضح أن اغلب البلدان التي امتازت بمعدل نمو منخفض لحجم الاقتصاد الخفي قابلها تحقيق مراتب مرتفعة في اهداف التنمية المستدامة. مثلاً السويد والدنمارك والنرويج ضمن مجموعة البلدان مرتفعة الدخل، والاردن والارجنتين ضمن البلدان متوسطة الدخل، وموزمبيق واليمن ضمن البلدان منخفضة الدخل.

نستنتج من ذلك، بأنه يمكن ان تكون هناك علاقة عكسية بين معدل النمو في حجم الاقتصاد الخفي ومؤشر اهداف التنمية المستدامة، وهذا واضح جداً في مجموعة البلدان مرتفعة الدخل. ويمكن ان يعود ذلك الى ان هذه البلدان قد حققت مستويات عالية من الدخل الفردي ووصلت الى مستوى عالي جداً من الوعي للتوجه نحو تحقيق اهداف التنمية المستدامة في كافة المجالات (الاهداف المرجوة)، فضلاً عن ان ارتفاع مستويات الدخل تجعل الافراد في تلك المجتمعات لا يتجهون نحو الطرق الملتوية للحصول على المال (الاقتصاد الموازي) سواء كانت مشروعة ام غير مشروعة، ومن امثلتها (الفساد، الرشوة، تجارة المخدرات، العمل خارج اوقات الدوام

الرسمي، وغيرها). بعكس البلدان ذات الدخل المنخفض فمن جهة، لا تملك القدر الكافي لتحقيق متطلبات التنمية المستدامة ومن جهة أخرى، ان انخفاض مستويات الدخل تجعل افراد تلك المجتمعات يبحثون عن وسائل بديلة لتحسين مستواهم المعيشي. وبالتالي يمكن ان تكون لها تأثيرات سلبية عديدة في الاقتصاد بشكل عام وفي ابعاد التنمية المستدامة بشكل خاص كما تم الإشارة إليه انفاً.

الاستنتاجات:

١. تعد ظاهرة الاقتصاد الخفي من الظواهر القديمة في كافة المجتمعات الانسانية، فهي تغطي مجالات واسعة ومتنوعة وتحتوي تصورات لوقائع مختلفة.
٢. يشكل الاقتصاد الموازي عقبة أمام نمو الاقتصاد الرسمي، إلا أنه لا يمكن أن نتجاهل الآثار الايجابية لهذه الظاهرة فهي تعتبر محفزاً لتنشيط الاقتصاد الرسمي.
٣. هناك عدة آثار للاقتصاد الموازي منها الاقتصادية والاجتماعية لكن الشيء الملاحظ أنه له آثار ايجابية لا سيما في تقليل نسبة الفقر والبطالة بين أفراد المجتمع، وبالتالي فهو يؤثر على أحد أهم مؤشرات الاستقرار الاقتصادي.
٤. تتعدد أسباب نمو حجم اقتصاد الظل لكن أهمها هو عبء الضرائب والضمان الاجتماعي وكثرة اللوائح والقوانين المنظمة لممارسة الأنشطة وتعقدها والذي يفرض التدخل الحكومي في الأسواق المختلفة فضلاً عن تدني كفاءة وجودة خدمات القطاع العام والعاملين فيه وهي ظروف تعتبر بمثابة أرض خصبة لنمو وانتشار الأنشطة غير الرسمية وانتشار الفساد.
٥. إن الاقتصاد الخفي يعد مصدراً أساسياً للدخل لأغلب بلدان منخفضة الدخل، وبالإمكان الاستفادة من المردود المالي في حالة تم تحويله إلى اقتصاد رسمي يدخل ضمن حسابات الدخل القومي والنتائج المحلي الاجمالي ورصيد مهم لهذه البلدان التي تعاني من انخفاض مستويات دخولها والذي يسهم بشكل فعال في تطوير الخطط التنموية المستدامة.
٦. أن لاقتصاد الظل علاقة متباينة في التنمية المستدامة لمجموعة بلدان البحث باختلاف مستويات دخولها، إذ يلاحظ بأن اغلب البلدان التي امتازت بمعدل نمو منخفض لحجم الاقتصاد الخفي قابلها تحقيق مراتب مرتفعة في اهداف التنمية المستدامة.
٧. يتضح بأن معدلات النمو في حجم الاقتصاد الخفي في البلدان ذات الدخل المرتفع هي اقل نسبياً مقارنة بمعدلات النمو للبلدان في المستويات الاخرى من الدخل.
٨. إن هناك علاقة عكسية بين معدل النمو في حجم الاقتصاد الخفي ومؤشر اهداف التنمية المستدامة.

المصادر

اولاً. المصادر العربية:

١. ال الشيخ، حمد بن محمد، ٢٠٠٧، اقتصاديات الموارد الطبيعية والبيئة، مكتبة طريق العلم، العبيكان للنشر والتوزيع، الرياض.
٢. احمد محمود عبدالله، ٢٠١٣، تقدير حجم الاقتصاد الخفي في الأراضي الفلسطينية/دراسة قياسية، رسالة مقدمة لاستكمال درجة الماجستير في اقتصاديات التنمية في كلية التجارة بالجامعة الإسلامية بغزة.
٣. الامم المتحدة، ٢٠١٥، تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، الجمعية العامة، الدورة السبعون، البنود ١٥ و ١١٦ من جدول الاعمال.

٤. بن سعود، رحاب محمد، ٢٠١٣، اقتصاد الظل (واقع ملموس وحلول مقترحة)، مجلة جامعة بنغازي العلمية، السنة السادسة والعشرون، العدد الثالث والرابع، ليبيا.
٥. الجوراني، عدنان فرحان، ٢٠١١، اقتصاد الظل الأسباب والآثار، موقع الحوار المتمدن، متاح على الموقع: <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=262568&r=0>
٦. حمودة، رشيدة، ٢٠١٢، استراتيجيات إدارة الاقتصاد غير الرسمي في ظل التخطيط للتنمية المستدامة دراسة مقارنة بين تجربتي: الجزائر ومصر، جامعة فرحات عباس سطيف كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.
٧. سلمان، حيان، ٢٠٠٧، اقتصاد الظل أو الاقتصاد الخفي، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، كلية الاقتصاد والتجارة، جامعة تشرين، الجمهورية العربية السورية.
٨. سماقه ئي، أيوب أنور احمد، ٢٠٠٦، البيئة والتنمية المستدامة، تحليل العلاقة بين البيئة والتنمية المستدامة مع إشارة خاصة لحالة محافظة اربيل، مكتب التفسير لنشر والإعلان، أربيل.
٩. شبكة حلول التنمية المستدامة، ٢٠١٦، مؤشر اهداف التنمية المستدامة ولوحات المعلومات، تقرير شامل، المبادرة العالمية للأمم المتحدة.
١٠. شنايدر، فردريك وانستي، دومينيك، ٢٠٠٢، الاختباء وراء الظلال نمو الاقتصاد الخفي، صندوق النقد الدولي.
١١. عبدالحميد، عبدالمطلب، ٢٠١٣، الاقتصاد الخفي وغسيل الاموال والفساد (العلاقة الجهنمية)، الطبعة الأولى، الدار الجامعية إسكندرية، مصر.
١٢. علي، أسامة الحيلاني، بدون سنة، الاقتصاد الخفي في ليبيا، أسبابه، حجمه، اثاره الاقتصادية.
١٣. قرفي، زينب ولعموري، فاطمة الزهراء، ٢٠١٦، الاقتصاد الخفي واثاره على التنمية المستدامة دراسة حالة الجزائر ٢٠٠٤-٢٠١٤، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي التبسي، الجزائر.
١٤. القرشي، علي حاتم، ٢٠١٥، تخطيط وادارة الموارد الطبيعية.
١٥. كاطع، سحر كريم، ٢٠١٧، دور الاقتصاد غير الرسمي في خطط التنمية المستدامة مع الاشارة الى تجربة مصر، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، العدد ٢٨، جزء ١، جامعة واسط، العراق.
١٦. كافي، مصطفى يوسف، ٢٠١٧، التنمية المستدامة، شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، المملكة الاردنية الهاشمية.
١٧. مسمش، نجا، ٢٠١٨، الاقتصاد الموازي والاستقرار الاقتصادي دراسة حالة الجزائر ١٩٨٠-٢٠١٤، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، الجزائر.
١٨. المطيري، ليلي حامد، ٢٠١٤، أثر الاقتصاد الخفي على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، بحث مقدم لاستكمال درجة البكالوريوس في الاقتصاد، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية.
١٩. نابوليوني، لوريتا، ٢٠١٠، الاقتصاد العالمي الخفي، ترجمة لبنى حامد عامر، الدار العربية للعلوم ناشرون، الطبعة الأولى، لبنان.

ثانياً. المصادر الاجنبية:

1. Shadow Economies Around the World: What Did We Learn Over the Last 20 Years? IMF Working Paper, 2018, Authorized for distribution by Annalisa Fedelino.